دولـة ليبيـا

وزارة التعليم

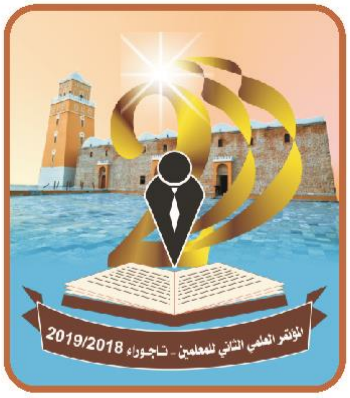

المؤتمر العلمي الثاني للمعلمين

في الفترة من 4-6 مـــارس 2019م

(بحوث محكمة)

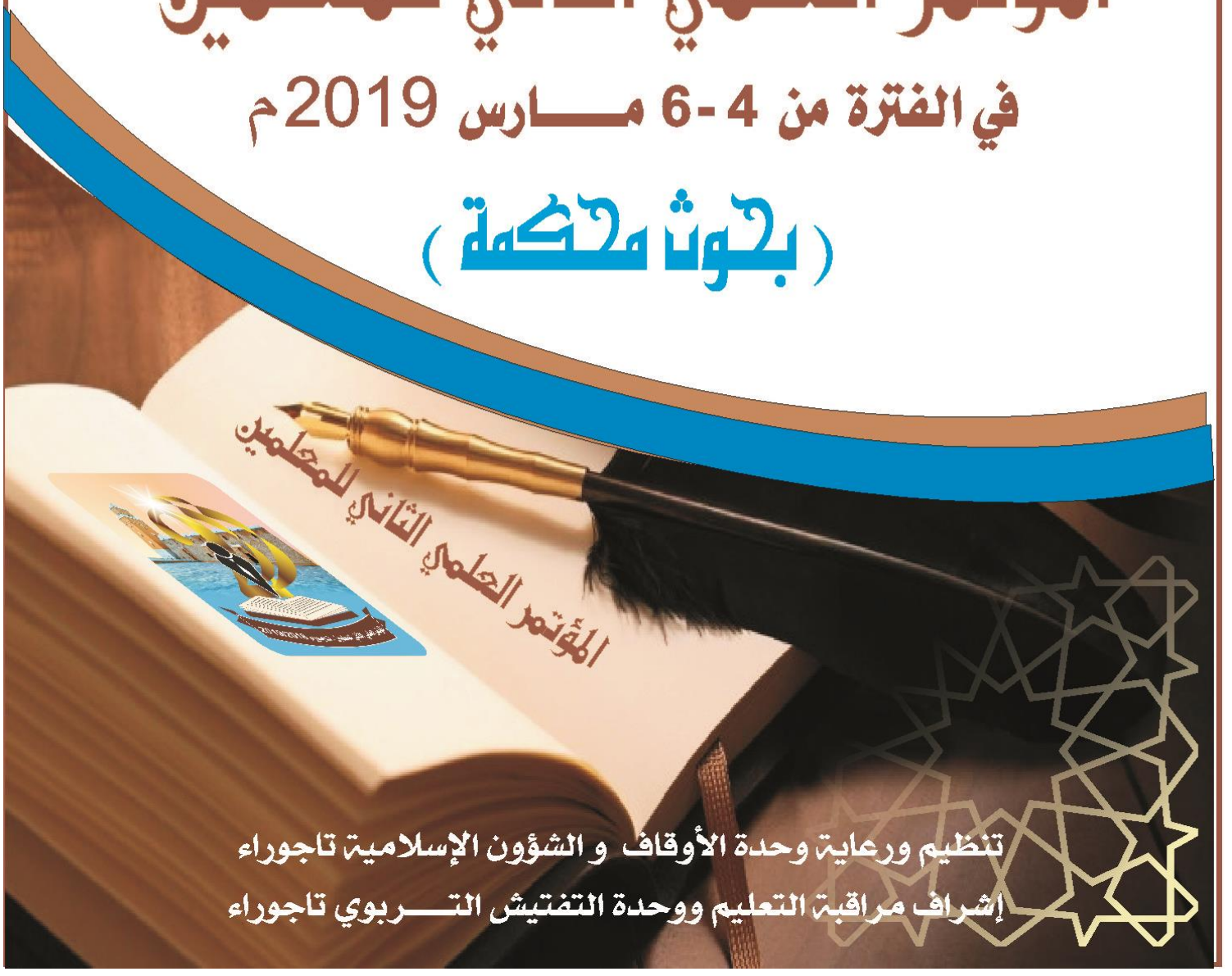

تنظيم ورعاية وحدة الأوقاف و الشؤون الإسلامية تاجوراء

إشراف مراقبة التعليم ووحدة التفتيش التـــربوي تاجوراء

استخدام تكنولوجيا التعليم في تدريس العلوم القانونية

أ. سعاد سالم محمد أبو سعد_ جامعة طرابلس

مُقدمة:

الحمد لله الذي لولاه لما سال قلم، وما تحرك إنسان، ولا تكلّم لسان، والصلاة والسلام على سيدنا محمدﷺ الذى كان أفصح الناس لسانا، وأوضحهم بيانا.

أما بعد فالتعليم التقليدي في وقتنا الراهن لم يُضفِ الجديد على المحتوى التعليمي للأجيال؛ لأنه وحده لا يستطيع مواكبة الفكر العصري، كما أن مستوى التعليم في ليبيا مقارنة بالدول الأخرى متدنٍ جدّاً؛ لذا ارتأيت طرح تطبيق آليات تعليمية مساندة للتعليم التقليدي، لها القدرة على تحسين ودعم، وبناء جيل متميز كالتعليم الإلكتروني، الذي يوائم الثورة التكنولوجية في كافة مناحي الحياة.

لقد شَهِدَ العصر الحالي تقدُماً تقنياً في مجالات متعددة، وكان من أبرز ما شهده هو الثورة المعلوماتية التي أحدثت انقلابا كبيرا في طبيعة تلقي المعلومة، وكان من النتائج الأولى لهذه الشبكة المعلوماتية هي الاستفادة منها في المؤسسة التعليمية، ولكن سرعان ما تطور الأمر؛ ليعمل على تأسيس شبكة تعليمية تقوم على تقديم برنامج متكامل معتمد على هذه التقنيات، وهو ما سمي بـ(التعليم الإلكتروني).

لقد تم اختيار الموضوع لعدة اعتبارات؛ أهمها: أن هذا الموضوع يتماشى مع الاتجاهات الحديثة في بناء وتطوير التعليم؛ بل قد يُسهم في الكشف عن الصعوبات التي تحول دون توظيف تكنولوجيا التعليم، بوزارة التعليم في ليبيا؛ لإيجاد حلول، ثم التغلب على المعضلات.

إجمالاً فهذه الدراسة قد يُستفاد منها، وتكون قبساً يسترشد بِها البُحاث والمهتمون؛ بما يُسهم مستقبلا في مجال تطوير العملية التعليمية، والأهم من ذلك كله ندرة الدراسات القانونية الدقيقة في ذات الإشكالية، وهذا كان حافزاً لنا لا عائقا، وذلك في ظلّ المتغيرات التكنولوجية الحديثة، فمساهمتنا القانونية هنا تتوق إلى تذليل التساؤلات المثارة هنا، وتبيان ما هو مبهم منها.

والإشكالية الرئيسة المُثارة في هذه الورقة تتمثل في الإجابة عن السؤال الآتي: ما هو مفهوم التعليم الإلكتروني؟ وما دور الخارطة الذهنية في ذلك؟ وهل هناك تطبيق فعليّ له في كليات القانون أو أن التعليم التقليدي هو الذي استحوذ على كل قاعات الدرس فيها؟ وإذا كان كذلك، فهل من الممكن أن يكون بديلاً تاماً عن التعليم التقليدي أو موائم له؟.

إن هذه الدراسة نتيجة تجربة تدريس بعض المقررات بكليات القانون بالجامعات الليبية، وهي ليست توثيق ميداني لوسائل العملية التعليمية الإلكترونية بشكل دقيق؛ بقدر ماهي محاولة إضاءة خلالها تقديم مواطن الضعف والقوة في هذه التجربة، وقد اقتضى ذلك تحديد بعض المفاهيم ثارةً وعقد مقارنة بينها تارة أخرى.

أما عن حدودها فقد اقتصرت على واقع تدريس بعض المقررات في كليات القانون بالجامعات الليبية من: **2010** إلىٰ: **2019**، وتحديد الصعوبات التي تعوق توظيف هذه التكنولوجيا في خدمة التعليم الأكاديمي، وتقديم مقترحات العلاج، وكذلك تحديد واقع استخدام التكنولوجيا الحديثة في العلوم القانونية.

وفي محاولة لتحديد ماهية هذا الموضوع محلّ الدراسة كان لِزَاماً علي أن أعتمد أكثر من منهج محدّد، وهو المنهج التحليلي، والمنهج الوصفي، القائم على جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها؛ لاستخلاص النتائج منها، وسأتطرق إلى بحث هذا الموضوع؛ من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين رئيسين؛ وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول- دور التكنولوجيا في تنمية المفاهيم ومهارات التفكير القانوني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول- مكـــــــــونات العملية التعليمية وتوافقها مع التكنولـوجيا الحديثة.

المطلب الثاني- الخـــــــــارطة الذهنيـــــــــة ودورها في إثراء المكتبة القانونية.

المبحث الثاني- المعضلات التي تواجـــــــــــه العملية التعليمية الحديثة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول- مدى موائمة المناهج الدراسية بكليات القانون مع التطور التكنولوجي.

المطلب الثاني- إعداد وتصميم الوسائط الإلكترونية.

وتنتهي دراستي للموضوع محلّ البحث بخاتمة أوجز فيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها؛ بما فيها أوجه القصور في انتهاج التعليم التقليدي في كليات القانون، وإمكانية تلافيها.

المبحث الأول- دور التكنولوجيا في تنمية المفاهيم ومهارات التفكير القانوني:

إن التعليم الإلكتروني هو الثورة الحديثة في أساليب وتقنيات التعليم، والتي تُسخّر أحدث ما توصلت إليه التقنية من أجهزة وبرامج في عمليات التعليم؛ لذا سأحاول معرفة الدور المنوط بالتكنولوجيا الحديثة في تنمية المفاهيم ومهارات التفكير القانوني؛ من خلال مناقشة وتحديد: ما هي مكونات العملية التعليمية؟ ومدى توافقها مع التكنولوجيا الحديثة؟ وما الدور الذي تقوم به الخارطة الذهنية في إثراء المكتبة القانونية؟ وذلك وفق المطلبين الآتيين:

المطلب الأول- مكونات العملية التعليمية وتوافقها مع التكنولوجيا الحديثة: يُعد التعليم الإلكتروني أحد الوسائل التعليمية التي تعتمد على الوسائط الإلكترونية، وخلال العقد الماضي كانت هناك ثورة ضخمة في تطبيقات الحاسب التعليمي، ولا يزال استخدام الحاسب في مجال التعليم في بداياته، وتزداد يوماً بعد يوم؛ بل ويأخذ أشكالاً عدة، فمن استخدام الحاسب وسيلة تعليمية؛ إلى استخدام الإنترنت في التعليم، وأخيراً ظهر مفهوم (التعليم الإلكتروني) المعتمد على التقنية؛ لتقديم المحتوى التعليمي للمتعلم بطريقة جيدة وفعالة1.

ويمكن تعريفه بأنه: طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة، كالحاسب والشبكات والوسائط المتعددة وبوابات الإنترنت؛ لإيصال المعلومات للمتعلمين بأسرع وقت، وأقلّ تكلفة، وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية، وضبطها، وقياس وتقييم أداء المتعلمين، أما الفرق بين التَعْلِيم والتعَلُّم: فالتعلُّم هدف لتحقيق غاية معينة، والتَعْلِيم وسيلة لتحقيق هذا الهدف، فلولا التَعْلِيم لما حصل التعَلُّم، والتَعْلِيم في النهاية مشروع إنساني؛ هدفه تمكين المتعلم من تغيير سلوكه وإدراكه وإكسابه مهارة جيدة، وتوسيع مداركه[2].

إن الإنسان قبل أن يقوم باتخاذ موقف معين أو نشاط محدد؛ عليه أن يستعدّ ذهنيًّا من أجل أن يضمن نجاحه، فالنشاط العلمي يتطلب تحضيراً ذهنياً، فلا يمكن اعتبار العلم مجرد مجموعة من المعارف التي يجب تعلمها؛ بل هو نشاط منتج للمعرفة عن طريق البحوث والدراسات؛ مما يجعل هذه الاستعدادات يتميز بها كل باحث، ولها مميزات

1_ heba mordy anber ، http://education.own0.com/forum

2 – الهادي، كفاية، الفرق بين التعليم والتعلم، موضوع أكبر موقع عربي بالعالم، نشر في 23سبتمبر-2018 ، https://mawdoo3.com.

خاصة بها يمكن إجمالها في: «الملاحظة والمساءلة والاستدلال، والمنهج، والتفتح الذهني، والموضوعية»[1]؛ لذلك فكل عملية تعليمية تتكون من مُعلم ومُتعلم ومادة تعليمية وبيئة تعليمية، ويقصد بالمعلم في دراستنا هذه (عضو هيئة التدريس)، ويُعرف بأنه: «محور الارتكاز في تحقيق الأهداف والأنشطة المنوطة للجامعة القيام بها[2]»، ويعد (الركن الأساس في العملية التعليمية) وفي التعليم الإلكتروني، ويكمن دوره في مساعدة الطالب في توسيع مداركه وعمل الأبحاث؛ باستخدام الوسائل التقنية المستخدمة داخل المحاضرة؛ بل ويحاول أن يجدد فيها، فأصبح دوره المشجع على التفاعل في العملية التعليمية بتقديم التساؤلات وتشاوره مع الطلبة فيما بينهم داخل القاعة وخارجها، ناهيك عن دوره في تحفيز وتوليد المعرفة والإبداع.

فالمعلم وحده لا يكفي لتطبيق التعليم الإلكتروني لعدة أسباب؛ منها ما نحتاج فيه إلى التعبير، الذي لا يقتصر فقط على طريقة توصيل المعلومة للطالب؛ بل يشمل جانبين آخرين؛ هما (المادة المطروحة في المنهاج– وملاءمة الوسيلة المستخدمة في التعليم)، والمادة التعليمية، وإن تمّ طرحها إلكترونياً؛ فبغض النظر عن مضمونها ومستواها وأهميتها ليست هي الأفضل؛ بل أساس النجاح هو المنهج، ومن ثمّ تأتي الطريقة: هل هي تقليدية أو إلكترونية؟ وهنا يأتي دور المشرف على العملية[3]، وبذلك يمكن القول بأن دوره يتحوّل من الملقن التقليدي إلى المشجع والمحفز، فتعدد الأدوار المناطة بعضو هيئة التدريس في كليات القانون، بتحويل قاعة الدرس من مكان يتمّ فيه انتقال المعلومات بشكل ثابت، وفي اتجاه واحد؛ من المعلم إلى الطالب؛ إلى بيئة تعلُّم تمتاز بالديناميكية، وتتمحور حول الطالب، ويطور فهما علمياً حول صفات واحتياجات المتعلمين[4]، ويجب الإشارة هنا الى أن (التفتح الذهني) هو موقف يسمح بتصور طرق جديدة في التفكير في السلوكيات والأفعال، والاعتقادات التي تتميز بها الحياة اليومية، وتشكل في غالب الأحيان بالحس المشترك، فالتفتح الذهني يتضمن فكرة احتمال عدم ملاءمة الواقع مع الأفكار الملقنة والمكتسبة، فالروح العلمية يجب أن تتجاوز الأحكام والحسّ المشترك المتفق عليه، وأن تبتعد بقدر الإمكان عن العفوية في التفكير، فهي مطالبة بقبول ووجود طرق أخرى لتصور الأشياء غير تلك التي تعودت عليه، بالتالي يؤدي بنا التفتح الذهني إلى ترك الأحكام المسبقة جانبا، وقبول النتائج؛ حتى ولو كانت مناقضة لأفكارنا المكتسبة؛ إذاً علينا في المجال العلمي أن نترك تصوراتنا الأولية جانبا، وهذا يتطلب جهدا للتحكم في الذات.

إن روح الباحث العلمية تستدعي القيام على أساس التفتح الذهني والابتعاد والتراجع عن الاعتقادات والطرق المتعود عليها في التعامل مع الأشياء والتفكير فيها؛ حيث إن الاعتماد على الأفكار المسبقة قد يؤدي إلى إخفاء بعض

1- أ. عبد القادر، حوبه ، مناهج العلوم القانونية، المركز الجامعي بالوادي معهد العلوم القانونية والإدارية ، 2009-2010.ص4.

2 – العجمي ،محمد حسين، التطور الأكاديمي والإعداد للمهنية الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ص12.

3 – العقاد، اسماء، التعليم الإلكترونية والتحديات المعاصرة، جامعة بيرزيت، كلية المعلومات، قسم هندسة انظمة الحاسوب، ص6.

4 – الهادي ، محمد ، التعليم الإلكتروني عبر شبكة الانترنت، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ط1، ص 32.

الأبعاد الجديدة للظاهرة التي تجري ملاحظتها، فالتفتح الذهني يقوم على أساس احتمال عدم ملاءمة الواقع مع الأفكار المكتسبة، ومن ثم فإن الباحث يجب أن يظلّ مستمرًّا في تفتحه الذهني طوال مدة إنجازه للبحث[1].

وهذا ما يجب أن يكون عليه عضوهيئة التدريس الجامعي؛ مواكبة كل تطور فكري أو ذهني؛ من شأنه أن يرتقي بالعملية التعليمية؛ خاصة وأن المادة العلمية لا بد أن تكون متناسبة مع قدرات الطالب، وهو المتعلم هنا؛ أيّاً كانت الآلية؛ مرئية أم مسموعة أم مقروءة، ونحوها.

أما المادة التعليمية فيقصد بها الاستعانة بوسيطين أو أكثر في عرض وتقديم الخبرات التعليمية للمتعلمين؛ عبر برامج يتحكم بتشغيلها جهاز الحاسوب، وهو عبارة عن «جهاز إلكتروني يقوم بتحليل وتنظيم وتشغيل ومعالجة البيانات، وإخراجها بصورة أو بأخرى في هيئة تقارير»[2]، وتشمل هذه الوسائط: (النص المكتوب–الصورة الثابتة والمتحركة–الصوت–الموسيقى بمؤثرات لونية مثيرة، وهى تزيد المتعلم وتدفعه نحو التعامل مع المواد التعليمية، وتتنوع أساليب استخدام هذه الوسائط، ومثالها الكتب الإلكترونية)؛ بحيث يعرض نص الكتاب على شاشة الكمبيوتر في نفس الوقت تعرض صورة ثابتة، وإصدار أصوات تُعبر عن العبارات القانونية المكتوبة[3].

أما بيئات التعليم الإلكتروني فتتباين؛ منها: التعليم الشبكي المباشر، والتعليم الشبكي المساند، والتعليم الشبكي المتمازج، وهذا الأخير هو الذي يهمنا هنا، ويعد أكثر البيئات التعليمية الإلكترونية كفاءة؛ إذ يمتزج فيه التعليم الإلكتروني مع التعليم التقليدي بشكل متكامل، ويطوره؛ بحيث يتفاعل فيه المعلم والمتعلم بطريقة ممتعة؛ لكون الطالب ليس مستمعاً فحسب؛ بل هو جزء رئيس في المحاضرة؛ وبخاصة عند تحضير الدرس من قبل الطالب؛ لكون المادة العلمية لم تمرّ على ذهن الطالب للمرة الأولى؛ وبذلك تتحوّل العملية التعليمية من مجرد قراءة أولية إلى تصوّر وتفكّر من قبل المتعلم، ورسم تلك المعلومات في مخيلته؛ بل ويحاول تجديدها قدر الإمكان؛ مع بقاء المادة العلمية ذاتها.

إن هذه البيئة تعمل على خلق روح الإبداع، وتحفز التفكير، كما أن تنوّع الوسائل الإلكترونية وكيفية استخدامها والاستفادة منها وكيفية طرحها من قبل عضو هيئة التدريس تتيح للطالب حرية اختيار الطريقة التعليمية؛ إذ إنها تلقى المعلومة لدى البعض عن طريق مشاهدة الصور ومشاهدة الفيديو، وتساعد على الفهم بصورة أسرع؛ مقارنة بالاستماع والقراءة[4].

ويركز مفهوم الوسائط المتعددة على النص؛ مصحوباً بالصوت واللقطات الحية من فيديو وصورة وتأثيرات خاصة؛ مما يزيد من قوة العرض وخبرة المتلقي بأقل تكلفة[5]، فالاستخدام المنتظم بوتيرة عالية وبطريقة صحيحة لتقنية المعلومات في البيئة التعليمية من قبل الطلبة؛ يكسبهم قدرات تقنية متميزة، تدفعهم إلى الخلق والإبداع، ويعدّ عضو هيئة التدريس بحكم وضعه الوظيفي ومكانته الأكاديمية العنصر القادر على مساعدة طلبته؛ لتطوير قدراتهم ومهاراتهم في

---

1 – أ – عبد القادر، حوبه، مناهج العلوم القانونية، المركز الجامعي بالوادي معهد العلوم القانونية والإدارية، 2009–2010.ص6.

2 – محمود، شوقي حساني، تقنيات وتكنولوجيا التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2008، ص28.

3 – قنديل، أحمد، التدريس بالتكنولوجيا الحديثة، القاهرة، عالم الكتاب، 22006، ط 1 ، ص94.

4 – الهادي، محمد، التعليم الإلكتروني عبر شبكة الانترنت، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ط1، ص 32.

5 – حسنين شفيق، الوسائط المتعددة وتطبيقاتها في الإعلام (القاهرة رحمة برس للطباعة والنشر،2006م) ص 13.

قاعات المحاضرات، فعليه تقع مسؤولية إيجاد بيئة تعليمية مفيدة، وتوفير فرص التعليم؛ باستخدام الطرق الميسرة والمقبولة التي تدفع بالطلبة إلى استخدام تقنيات التعليم؛ لتحقيق أهداف التدريب والاتصال، وتطوير طرق اكتساب المعرفة وإنتاجها[1].

فالملاحظ أن فوائد التعليم الإلكتروني عديدة؛ بالإضافة إلى كونها تحقق الأهداف التعليمية بكفايات عالية واختصارٍ في الوقت والجهد، بطرق تناسب خصائص التعلم واختصار في الوقت والجهد؛ ناهيك عن توفير مصادر ثرية، للمعلومات يمكن الوصول إليها في وقت قصير؛ بالإضافة إلى كل ذلك، فهو يحفز المتعلم على مهارات التعلم الذاتي، والاعتماد على نفسه في اكتساب الخبرات والمعارف وإكسابه.

وأخلص هنا إلى أن التعليم الإلكتروني يكسب الدافعية للمعلم والمتعلم؛ في مواكبة العصر، والتقدّم المستمر في التكنولوجيا والعلوم والتواصل مع المستجدات في شتى المجالات؛ بما يتناسب مع معطيات العصر، فهو الأسلوب الأمثل؛ لتهيئة جيل المستقبل للحياة العلمية والعملية[2]، ولكن: هل هناك آليات محددة يستخدمها عضو هيئة التدريس؛ تثري المكتبة القانونية أوّلا، وتفيد الطالب ثانياً؟، هذا ما سأحاول توضيحه من خلال:

المطلب الثاني- الخارطة الذهنية ودورها في إثراء المكتبة القانونية: إن فاعلية التكامل بين تبسيط المعلومة القانونية والخرائط الذهنية الإلكترونية؛ يُنمي الاستيعاب القرائي لدى الطالب؛ بل ويُعدّ الأساس لعمليات القراءة جميعها، وهو العامل الرئيس في التحكم بجميع مهارات اللغة؛ بل يُعد الهدف النهائي لعملية القراءة، ويُعدّ من أكثر المهارات العقلية ارتباطاً بالعملية التعليمية، ويؤثر في التحصيل الدراسي والنجاح في مختلف الموضوعات الدراسية[3]، ونظرًا لهذه الأهمية فقد أصبح محور اهتمام الباحثين التربويين والنفسيين لدراستهم جميع العوامل المؤثرة فيه والاستراتيجيات التي قد تسهم في زيادته، فالاستيعاب القرائي عملية معقدة ترتبط بعمل الدماغ، وتتطلب ربط مادة التعلم مع الخبرات الحياتية للمتعلم، واستخدام المعلومات المكتسبة مسبقا لبناء معنى لنصٍّ ما، وتتطلب أيضا بناء صور ذهنية وإدراكاً بصرياً للرموز والكلمات المكتوبة، وفي هذا الإطار قد قدم زيكي[4] نظريته حول (الصور الإبصارية) في الدماغ البشري مفادها: «أن الدماغ يقوم بابتداع عالم بصري، وأن الإبصار والفهم يحدثان في آن واحد».

وتعد الخريطة الذهنيّة[5] وسيلة حديثة من وسائل التعبير عن الأفكار، وذلك عن طريق رسم مخطط باستخدام الكتابة والرموز والصور والألوان؛ لترتبط معاني الكلمات بالصور المرسومة، ثمّ ترتبط هذه المعاني مع بعضها البعض، أمّا

---

1 – د.القلالي، عبد السلام، دليل تنمية القدرات في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات بالتعليم العالي والبحث العلمي ، المندوبية الليبية لدى اليونسكو ، 20 /1/ 2012 ، ص 6.

2 – http://education.own0.com/forum، 2heba mordy anber .

3 – تعريف أورتليب (Ortlieb2013 ,

4 – Zeki, 1993, 39.p) (Lipson &Wixson, 2009; Lo, 2008) .

5 – خارطة ذهنية اعدتها الباحثة من واقع محاضرات القيت على طالبات السنة الاولى بمقرر(مدخل العلوم القانونية) بقسم الشريعة والقانون، المرجع، د. غميض سالم عبد الرحمن، المدخل الى علم القانون "دراسة في نظريتي القانون والحق في التشريع الليبي، " ط2 /1997، منشورات الجبل الغربي ص25-30.

تركيب الخريطة الذهنيّة فيشتمل الرسم والتوضيح العام فيها، وهي ذهنيّة لتشبيه طريقة عملها بطريقة عمل ذهن الإنسان[1].

وتساعد الخريطة الذهنية على تسريع التعلم واكتشاف المعرفة بصورة أسرع؛ من خلال رسم مخطط يوضح المفهوم الأساس والأفكار الرئيسة والفرعية، وأحيانا يقوم بهذا النشاط المتعلم ذاتياً، كما تتميز بقدرتها السريعة في ترتيب الأفكار وسرعة التعلم واسترجاع المعلومات، وقد تناول علماء النفس والتربويون2 الاستيعاب القرائي بتعريفات عديدة؛ منها: «عملية نشطة تتضمن تفسير القارئ وتعديله للمادة المقروءة؛ بما يتلاءم وخلفيته المعرفية»3، وهذا أقرب ما يكون في منهجية البحث القانوني للاقتباس غير الحرفي (اقتباس بالمعنى)، وهو يأخذ حكم التلخيص، ومن شروطه: (التناسب في المعني بين النص الأصلي للمؤلف والاقتباس الذي يقدمه الباحث؛ مع الإشارة إلى صاحب الرأي في الهامش، وذكر بياناته مع وضع رقم الهامش تماما بعد نهاية الاقتباس، ويأخذ الاقتباس غير الحرفي حكم التلخيص4.

فالدراسات تجمع أن الخرائط الذهنية الإلكترونية لها دور إيجابي في زيادة الاستيعاب القرائي، ومن بين هذه الدراسات التي تناولت الموضوع الدراسة التي أجراها (بينج Peng–2011) التي وجد فيها أن الخريطة الذهنية الإلكترونية تسهم في زيادة الاستيعاب القرائي؛ من خلال عملها على الربط بين شقي الدماغ؛ إذ إنها تجمع بين اللغة والكلمات والعمليات المنطقية والتحليل من جهة، وبين الإبداع والصور والتركيب والتخيل من جهة أخرى5.

---

1 – الدويكات ، سناء ، مفهوم الخرائط الذهنية وفوائدها ، مارس 2018 ،س 8:55

2 – فقد عرفه سميث Smith(1997) .

3 – العبادي، حامد مبارك و يونس أحمد جرادات، أثر استخدام الخريطة الذهنية الإلكترونية في تنمية الاستيعاب القرائي في مادة اللغة الإنجليزية لدى طلاب الصف التاسع الأساسي، المجلة الأردنية في العلوم التربوية ، مجلد 11 ،عدد 4 ،2015 ، ص 469 –480.

4 – ضوي ، علي عبد الرحمن ، منهجية البحث القانوني ، دار الكتب الوطنية ، ط6، منقحة،ص68.

5 – العبادي ، حامد مبارك و يونس أحمد جرادات ، أثر استخدام الخريطة الذهنية الإلكترونية في تنمية الاستيعاب القرائي مرجع سبق ذكره، ص 469 –480.

وترى الباحثة أن هذا النوع من الوسائل سيُثري المكتبة القانونية بموضوع جديد، وهو الخريطة الذهنية الإلكترونية كتقنية تعليمية حديثة؛ بحيث تساعد الطلاب في استيعاب النصوص القانونية وتحليلاتها، وبالتالي زيادة تحصيلهم الأكاديمي، وقدرتهم على تنمية الملكة القانونية.

المبحث الثاني- المعضلات التي تواجه العملية التعليمية الحديثة:

إن تطور العملية التعليمية استوجب بدوره ضرورة مواءمة المناهج الدراسية مع التطور التكنولوجي، والسؤال هنا: هل هذا التطور سيؤثر بشكل ضمني أو جلي فيما يتعلق بالمناهج المعتمدة في كليات القانون، بتعديلها وتطويرها؛ مع البقاء عليها؛ من حيث القيمة القانونية لها أو تعديلها إجمالاً؟. وكذلك استوجب التطور التكنولوجي نمو فكر ومهارة الطالب، الذي ينهل العلوم القانونية، ولكن: هل استوجب هذا إدخال بعض المستجدات في العملية التعليمية؛ من حيث تصميم وإعداد الوسائط الإلكترونية؟ كل ذلك سأحاول التطرق إليه من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول- مدى مواءمة المناهج الدراسية بكليات القانون مع التطور التكنولوجي: إن من يطالع المقررات الدراسية على مدى (57) عاماً الماضية، فتعد أقدم كليات القانون عمراً، ولن تجد اختلافاً، فالمقررات ذاتها، والمفردات عينها؛ بل في حالات عديدة ظلت المناهج المقررة ذاتها، ولا تخفى دلالة نشر كتاب (مأمون سلامة) في (الإجراءات الجنائية)، الذي ألفه في السبعينات؛ ليقرر على طلاب بعض الكليات في السنوات الأخير؛ بالإضافة إلى

الكثير من المقررات القديمة1، المحددة في مقررات كليات القانون، وهذا لا يعني التقليل من شأنها؛ رغم أن جُلها ذات قيمة فقهية وقانونية عالية؛ بل محاولة تطويرها وتطعيمها بكل ما هو جديد، وأبسط مثال على ذلك الأقضية والوقائع الموجودة بهذه المقررات ترجع إلى سبعينات القرن المنصرم.

إن الطرق والممارسات التعليمية التقليدية في كليات القانون، مثل: التلقين والحفظ؛ دون استحضار المعنى، وإلقاء المعلومة من طرف واحد (عضو هيئة التدريس)، والاكتفاء بطريقة إلقاء المعلومات من المصدر، واقتصار دور الطالب على التلقي دون تفاعل لم تعد تجدي التعليم في كليات القانون، فالطالب اليوم يحتاج لتعليم تتضح فيه قدرة الأستاذ الجامعي على استخدام المعلومات والمهارات اللازمة؛ لتكوين كفاءة متميزة لا لتعليمهم فقط؛ بل لتدريبهم على إثبات الجدارة، والقدرة على التعامل مع متطلبات العصر، وإعداد كوادر تمتلك طاقات ومَكْنَات قانونية جديرة متوائمة، ومقتضيات حضارة القرن الواحد والعشرين بطريقة إيجابية ومثمرة.

إن أهم المعضلات التي تواجه العملية التعليمية في كليات القانون تخرج عدد كبير من الطلاب، ولا يصلح معظمهم لأن يكونوا: محامين، أو قضاة، أو أعضاء نيابة عامة، وهذا ما رصده «الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية (آيلاك) في تقريره (2013) عن سيادة القانون في ليبيا، ويعزى ذلك لعدة أسباب؛ من بينها: اعتماد طرق تدريس تقليدية ترتكز أساساً على المحاضرات النظرية مقابل إهمال تقنيات التدريس التفاعلية»2 وهذا هو واقع كليات القانون.

إن تطوير ونمو فكر ومهارة الطالب الذي ينهل العلوم القانونية بتوظيف التكنولوجيا في تدريب الطالب نظرياً (التدريب الميداني) أو تدريبهم تكنولوجياً أثناء المحاضرة، فإعداد طلاب القانون مهنياً يحتاج إلى تزويدهم بمجموعة من المعارف والقيم والمهارات، التي تساعدهم في بناء شخصيتهم المهنية، فالتدريب الميداني ضروري جداً، ومن ذلك:

أولاً / المحكمة الصورية: إن الأعمال التي يُكلف بها الطالب؛ من أجل سماته الفكرية، لها ضرورة في قدرته على إنجاز بعض الأعمال العلمية والتطبيقية، وتعدّ هذه الطريقة من أفضل الطرق التي تطور قدرات المتدربين في اتخاذ القرارات، وايجاد الحلول الملائمة للمشكلات التي تواجههم، وتعودهم على أسلوب كتابة التقارير والملاحظات الإدارية3.

إن الهدف من تنفيذها هو إكساب الطلبة مهارات الترافع والإجراءات القانونية، وتأهيلهم ليكونوا قُضاة ووُكلاء نيابة بالمستقبل؛ وفقاً لرغباتهم وميولهم، ومن الطبيعي أن يشرف عليها ويجهزها؛ سواء ميدانياً أم إلكترونيا؛، أستاذ مادة القانون الجنائي والمرافعات، فدراسة الإجراءات الجنائية مثلاً نظريا؛ بل وتقليدياً بعيدة كلّ البعد عن فهم وتصور الطالب؛ بخلاف ما إذا كان الطالب قد شاهدها في صورة تقنية في شريط مرئي، أو تدريبهم على تبادل أدوار؛ لتبقى المعلومة راسخة في ذهن الطالب؛ لذلك فمطابقة ما تمت دراسته نظرياً على الواقع العملي خلال طرح عدة قضايا

---

1 – د. إبراهيم، سليمان، مجلة المفكرة القانونية ، مرجع سبق ذكره، ص3.

2 – د. إبراهيم، سليمان، مجلة المفكرة القانونية ، ع 4 ص1 ، نشر بتاريخ 28-3-2016 نقلاً عن : بوزقية، أحمد عمر، مناهج كليات القانون وتطوير دراسة القانون، ضمن دراسات واستشارات قانونية، بنغازي، دار الفضيل للطباعة والنشر والتوزيع ،2013.

3 – عامر، عبد الغني عبد الحميد، تأثير التكنولوجيا المعلومات على التنمية المهنية للعاملين بالمكتبات المدرسية الثانوية بشعبية الزاوية بليبيا .

(دراسة ميدانية) رسالة دكتوراه، فلسفة في الآداب، جامعة طنطا، كلية الآداب .ص191

واقعية يترافع بها الطلاب والطالبات دفاعا أو ادعاءً؛ سواء جُنح أم جِنايات، وذلك بعد التعرف على أنواع المحاكم ودرجاتها والعاملين فيها، والإجراءات القانونية المتبعة؛ بدءًا من كتابة صحيفة الدعوى؛ إلى رفع الدعوى؛ حتى صدور الحكم فيها.

إن تطوير ودعم الجانب التدريبي مهم جداً؛ لأن الجانب الأكاديمي لا ينحصر في تلقي العلوم القانونية في القاعات الدراسية فقط، وإنما يجب أن يتعدّى ذلك إلى خوض الطلبة في الميادين التدريبية والتطبيقية؛ لاكتساب الخبرة الجيدة في حياتهم العملية بعد التخرج، وقد كان لبعض كليات القانون تجربة في ذلك، مثلا كلية القانون بجامعة طرابلس1؛ بل نتمنى أن تكون المحكمة الصورية مقرراً اختيارياً أو إلزامياً في كل كليات القانون.

ثانياً– منهجية البحث القانوني: إن طبيعة هذه المادة تعتمد على الجانب العملي التقني في توضيح وفهم مفرداتها كمقرر، وتحتاج الى عمل ميداني متوائم مع الإلكتروني، المتمثل في تبسيط المعلومة في وسائط إلكترونية (الخارطة الذهنية)، وتدريب الطالب على إعداد البحوث والرسائل العلمية، وكيفية إلقائها مستقبلاً في المؤتمرات والندوات العلمية، هذا بدوره سيُنمي شخصية الباحث وقدرته على تنفيذ وتطبيق ما تمت دراسته في المقرر الدراسي.

وتعتبر الزيارات الميدانية من الأساليب التي تصقل خبرة الطالب وتنمي معرفته، وتتيح له الاطلاع على خبرات الآخرين وتجاربهم، وتسمح بتبادل وجهات النظر حول الموضوعات المشتركة، وإيجاد الحلول للمشاكل المستعصية، ومن بين هذه الأماكن التي تعدّ حقلًا خصباً لتطبيق هذا الأسلوب المكتبات؛ في تدريس مادة (منهجية البحث القانوني).

للباحثة تجربة في تبسيط المعلومة القانونية باستخدام (الخارطة الذهنية)، وتقديمها للطلبة بوسائل إلكترونية، وهي استخدام جهاز عارض صور(powerpoint)، وجهاز حاسوب (Computer) في إعداد المقررات المنهجية المحددة؛ وفق لوائح كلية القانون2، ولامست ذلك في تفاعل الطلبة والطالبات في المحاضرة، وخلق نوع من الحوار، وطرح تساؤلات آنية في كل نقطة يتمّ شرحها.

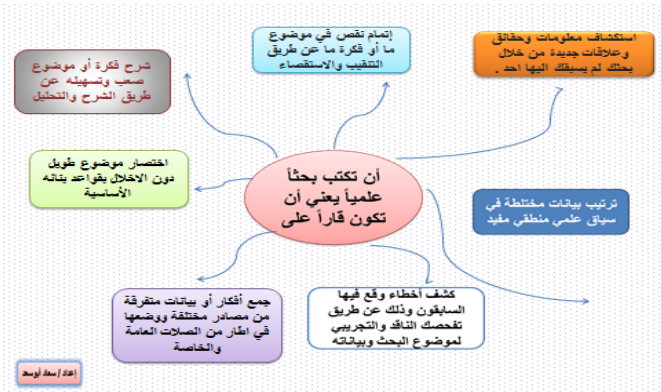

1 – د/ الباشا، فائزة ، قسم القانون الجنائي ، جامعة طرابلس، المحكمة الصورية لطلبة وطالبات السنة الرابعة بمادة " الاجراءات الجنائي2 " 8 يناير.

2 – قامت الباحثة باستخدام الوئائق التقنية في تدريس مجموعة مقررات خلال 9 سنوات (2010–2019) بكليات القانون بالجامعات الليبية منها (منهجية البحث القانون – قانون التنظيم الدولي– القانون الدستوري – النظم السياسية – نظرية القانون – نظرية الحق).

وبعد تدريبهنّ1 على استخدام الخارطة الذهنية في التحصيل العلمي؛ تمّ تكليفهن باختيار عدد من الدروس وعمل خرائط ذهنية فيها، كتطبيق عملي للفكرة، ونتيجة لذلك فقد اسْتَمتعن في ترجمة المقرر القانوني في صورة خارطة ذهنية، وأشاروا إلىٰ أن هذه الطريقة قد ساعدتهم كثيراً في تحصيلهم العلمي ببقية المقررات الأخرى، ولقد أُجريت دراسات للمقارنة بين الخرائط الذهنية الإلكترونية والخرائط الذهنية، التي يتمّ عملها بخطّ اليد، وأجمعت هذه الدراسات2 على أن الخرائط الإلكترونية فيها من المزايا ما يجعلها أكثر فاعلية من الخرائط التي يتمّ عملها بخطّ اليد، ومن هذه المزايا عنصر الجاذبية؛ فالخرائط الإلكترونية تتضمن الصور والألوان والرسومات التي تشدّ القارئ، كما أن إعدادها أسرع، وأكثر احترافا، وتمتاز بالمظهر الجيد، ولا تحتاج إلى أية مهارات في الرسم؛ حيث إن البرامج تحتوي على الرسومات والقصاصات الفنية والرموز والصور الجاهزة، التي يمكن إدراجها بسهولة3.

المطلب الثاني– إعداد وتصميم الوسائط الإلكترونية: إن عملية تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، تحقق تقدُّمًا على صعيد تعليم الطلبة، وتحسين أدائهم، ولكن: هل وحدهم يستطيعون أن يديروا العملية التعليمية والتصميم الإلكتروني في آنٍ واحد؟، أو هل هناك مختصون في ذلك؟.

سأحاول توضيح ذلك من خلال التقسيم الآتي:

أولاً – إعداد وتصميم الوسائط الإلكترونية من قبل عضو هيئة التدريس: من بين أهم الفوائد والمنافع التي يتميز بها التعليم الإلكتروني؛ وفق ما نشرته الكلية الإلكترونية للجودة الشاملة في موقعها على الشبكة الإلكترونية، تمكين المتعلمين من الدراسة والاستذكار؛ ذلك أن استذكار المعلومات يعتمد على المعلومات الحسية كافة، بينما الاستجابة تعتمد على ميزات كل فرد، وعلى حافز التعليم لديه4.

الملاحظ أن الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني التابعة لوزارة التعليم من بين أهم أهدافها الاستراتيجية التي تطرقتُ لها، هي: «الالتزام بأسلوب التحسين المستمرّ في كافة التخصصات العملية والمهنية، وتحديث المفردات والمقررات وتطوير المناهج الدراسية»5.

وهنا يجب أن أشير إلى أن تكنولوجيا التعليم ليست تخصصًا علميًا بالمعنى المتعارف عليه، له مواد تُدرس، ولا ترتبط بشكل أساس بتكنولوجيا المعلومات، ولكنها تقوم بشكل أساس على ابتكار تصميم للبيئة التعليمية؛ بشكل خلّاق؛ من خلال توظيف كل الإمكانات المتاحة للمعلم أو الأستاذ الجامعي؛ لتوصيل المعلومات، والتأكد من تحقيق أكبر

---

1 – طالبات السنة الثانية ،بقسم الشريعة والقانون، بجامعة طرابلس،2017–2018.

2 – (Dara, 2010;Nong, Pham& Tran, 2009) .

3 _ العبادي ، حامد مبارك و يونس أحمد جرادات ، أثر استخدام الخريطة الذهنية الإلكترونية في تنمية الاستيعاب القرائي في مادة اللغة الإنجليزية لدى طلاب الصف التاسع الأساسي، المجلة الأردنية في العلوم التربوية ، مجلد 11 ،عدد 4 ، 2015 ، ص 469 –480

4 – الهيتي عبد الستار إبراهيم ، التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني ، ورقة عمل تلقي الضوء على تجربة التعليم الإلكتروني لمقرر الثقافة الإسلامية إسلام 101، جامعة البحرين ، ص بلا.

5 – ف (6) الاستراتيجية للهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني. https://moe.gov.ly .

قدر من الاستفادة للطالب، عبر توظيف علوم التربية وعلم النفس وغيرها في تصميم الوسائط التعليمية المتعددة وإنتاجها، واستخدامها، وتطويرها، وتقويمها1.

إن تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال تقنية المعلومات يمكنهم من إتاحة الفرصة لطلابهم من الاستفادة من هذه التقنية، وتوظيفها في اكتساب المعلومة، وإنتاج المعرفة، وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى برامج تطوير القدرات المهنية لأعضاء هيئة التدريس؛ ليكونوا قادرين على نقل المعلومة وتوصيلها للطالب؛ بثقة عالية، ومهارة فائقة، وقدرة متميزة، واستخدام تامّ للتقنية في قاعة المحاضرات، وأماكن التدريب2.

إن التعايش مع التكنولوجيا(وجدانياّ)؛ يرجع إلى ميول المتدرب إلى استخدام الحاسوب، وأن تكون لديه رغبة في توسيع المعلومة والاستفادة منها، مثالها التعامل مع محركات البحث واستخدام الشبكات الاجتماعية، والاستفادة منها في كل الميادين المستخدمة والدراسات والبحوث العلمية؛ فيما يخصّ موضوع الدرس؛ لذلك فإن عدم قدرته على التعامل مع التكنولوجيا يقتضي إقامة دورات تدريبية لآلية التعامل مع الأجهزة الإلكترونية، وحتى تصميمها، ولا يستغرق هذا زمناً طويلاً، فيكفي ثلاثة أشهر؛ حتى يتسنى له مواكبة عصر التقنية في مجال العلوم القانونية؛ لذلك سيتمكن أعضاء هيئة التدريس الذين يثبتون كفاءة في مسار إنتاج المعرفة؛ من تصميم موادّ تعليمية قائمة على تقنية المعلومات والاتصال، واستخدام هذه التقنية؛ لدعم تطوير مهارات إنتاج المعرفة والتفكير الناقدي لدى الطلبة، والدعم المستمرّ للطلبة بشكل معمّق، وإقامة مجتمعات المعرفة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس، كما سيساعدهم على تأدية دور ريادي في إعداد وتدريب الزملاء، وتصميم وتنفيذ تصور لمنظومة التعلّم الجامعي؛ بوصفها مجتمعاً قائما على الابتكار، والتعلم المتواصل والمستمرّ، يتغذى بواسطة تقنية المعلومات والاتصال.

إن أهم أهداف عملية تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، توفير محتوى تقني يتيح لهم دمج تقنية المعلومات والاتصال ضمن وسائل التعليم والتعلم؛ بهدف تحقيق تقدم على صعيد تعليم الطلبة، وتحسين القدرات المهنية والعلمية لكل من أعضاء هيئة التدريس3، كما ينبغي الاهتمام بعضو هيئة التدريس الجامعي؛ لتنمية مهاراته وقدراته العلمية؛ من خلال استخدامه لتكنولوجيا المعلومات؛ لتوظيفها في تعليم العلوم القانونية بكليات القانون بليبيا وتطويرها، ولكن يبقى التساؤل المثار: هل يستطيع كل أعضاء هيئة التدريس التعامل مع التقنية التكنولوجية، وتنفيذهم لتلك الآليات؟ أم أنهم سيحتاجون إلى متخصصين لإعانتهم على ذلك؟.

ثانياً– توظيف المختصين في تكنولوجيا التعليم، والاستعانة بهم في تصميم الوسائل الإلكترونية: لقد أفرد الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم مجموعة اختصاصات تحت مسمى الوسائل التعليمية في(م40)، وتتمثل في

---

1 – د.بالي، مها ، أستاذ ممارس مساعد بمركز التعلم والتدريس بالجامعة الأميركية بالقاهرة، لـ«الشرق الأوسط»: في مقال لها كتبته، عاصم، داليا، تكنولوجيا التعليم.. بين المزايا والتحديات، الشرق الاوسط، جريدة العرب الدولية، جريدة يومية إلكترونية، الاثنين – 26 ذو القعدة 1437 هـ – 29 أغسطس 2016 مـ ، https://aawsat.com

2 – عاصم، داليا، تكنولوجيا التعليم.. بين المزايا والتحديات، الشرق الاوسط، جريدة العرب الدولية، جريدة يومية إلكترونية، الاثنين – 26 ذو القعدة 1437 هـ – 29 أغسطس 2016 مـ ، https://aawsat.com و القلالي عبد السلام ، دليل تنمية القدرات في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات بالتعليم العالي والبحث العلمي ، المندوبية الليبية لدى اليونسكو ، /1/ 2012 20 ، ص28.

3 – د. القلالي، عبد السلام، دليل تنمية القدرات في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات بالتعليم العالي والبحث العلمي ، المندوبية الليبية لدى اليونسكو، 20 /1/ 2012 ، ص9.

إعداد وإنتاج الوسائل التعليمية بالكلية، والإشراف على القاعات المتخصصة لعرض هذه الوسائل، وكذلك مساعدة أعضاء هيئة التدريس بالكلية في إعداد الأوراق البحثية للمشاركة بها في المؤتمرات العلمية، والعمل على توفير أجهزة عرض الأشرطة السينمائية والفيديو وغيرها1.

إن هذه الاختصاصات لو لاقت تطبيقا عملاي فِعليا؛ ستقدم حزمة ليست بالقليلة من المقررات الدراسية إلكترونية عبر هذه الوسيلة التعليمة المتطورة والحديثة؛ بحيث ستشمل هذه الحزمة مقررات بأغلب التخصصات الإنسانية والتطبيقية، ومواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوظيفها في الإدارة، وفي البرامج الأكاديمية؛ من حيث المحتوى وأساليب التدريس والتقويم2، والتعاون المشترك مع الجامعات ومراكز البحوث العلمية المختلفة بالداخل والخارج؛ بما يطور ويحسن مستوى التعليم التقني والفني3، بالتالي تفعيل اختصاصها فيما يتعلق بالتعاون مع المؤسسات والهيئات والمنظمات ذات العلاقة، ودراسة الاتفاقيات المتعلقة بالتعليم التقني والفني، واقتراح إمكانية الانضمام إليها سيُحدث نقلة نوعية فيما يتعلق بالتطوير التقني؛ خاصة فيما يتعلق بكليات القانون؛ فالتطبيق العملي أو النتيجة المنطقية لسموّ القانون الدولي على القانون الداخلي هي أنه لا يجوز لأي طرف في المعاهدة أن يدفع بنصوص قانونه الداخلي ليبرر عدم تطبيقه المعاهدة؛ بل إنه لازم لقاعدة الوفاء بالعهد، كما نصت على ذلك(م27) من اتفاقية فيينا لعام 1969م، الخاصة بقانون المعاهدات من أنه: «لا يجوز للدولة أن تتذرع بقوانينها الداخلية؛ للتحلل منه؛ لتبرير التزاماته الدولية، أو لتبرير عدم تنفيذها لمعاهدة ما» (م27) من اتفاقية فينا4.

لقد أكّد المؤتمر الدولي الثاني للتعليم التقني والمهني، الذي انعقد في سيول سنة 1999م؛ على ضرورة أن تتكيف نظم التعليم التقني والمهني مع التطورات الهامة المتمثلة في العولمة، والتغيير الدائم للمعطيات التقنية، والثورة المعلوماتية والاتصالية، وسيتولد عن هذه التغيرات مجتمع قائم على المعارف، يوفر طرقاً جديدة، ومشوقة للتعليم والتدريب5، ولتحقيق كل تلك الأهداف فلابد من تطوير التعليم التقني بشكل يؤمن تميزه بالمواءمة والمرونة، والمنافسة والكفاءة.

ولما كانت (اليونسكو) رائدة في تنفيذ خطط العمل في بناء القدرات؛ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشاطه المتعلق بالتعليم الإلكتروني، كما نصَّت عليه خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المنعقد في تونس عام 2005م؛ إلى إقامة مجتمعات المعرفة.

وتظهِر توصيات المؤتمر السنوي الثاني للتعليم الإلكتروني، تحت شعار: (آفاق التكنولوجيا في التعليم) 2009م بقطر، العمل على دمج أحدث الأدوات والوسائل التقنية في المجال التعليمي، والتأكيد على ضرورة الاستخدام

---

1 – قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (22) لسنة 2008 بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم .

2 – مادة–2 فـ3 من قرار مجلس الوزراء رقم (96) لسنة 2012 ميلادي ، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتنظيم جهازها الإداري ،https://security-legislation.ly/ar/node/33883 .

3 – ف (8) الاهداف الاستراتيجية للهيئة–الوطنية–للتعليم–التقني–و–الفني. ، https://moe.gov.ly

4 – اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات ،1969م ، يمكن الحصول نصوصها من الشبكة الدولية للمعلومات ، على موقع مكتبة حقوق الإنسان لجامعة مينوسوتا : www1.umn.edu/humanrs/arabic.html.

5 – د، الجمني، محمد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني ، ورقة عمل مقدمة للندوة الدولية لتطوير أساليب التدريس والتعلم في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، تونس 22نوفمبر 2006، ص5.

الفعال لهذه التكنولوجيا؛ لتعزيز العملية التعليمية1؛ لذلك يستوجب أن نسترشد بمعايير كفاءة أعضاء هيئة التدريس في مجال تقنية المعلومات والاتصال المعتمدة لدى اليونسكو في وضع استراتيجية بناء القدرات لأعضاء هيئة التدريس في مجال تقنية المعلومات، وتحديد مكونات تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس التي تستجيب لأهداف تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا2، والملاحظ أنه وأمام كل المساعي إلى زيادة الاهتمام بالتعليم الإلكتروني واستخدامه في العملية التعليمية، بكليات القانون بكل وسائله المتعددة الأخرى، يتراءى لنا سؤال أساس، وهو: هل من الممكن أن يكون التعليم الإلكتروني بديلاً تامّاً عن التعليم الاعتيادي؟، إننا نؤكد هنا وأمام كل المعطيات التي طرحت هنا أن التعليم الإلكتروني؛ رغم كل مميزاته ووسائله واستخداماته، لا يمكن أن يكون بديلاً تامّاً للتعليم الاعتيادي، ولكنه يمكن أن يكون مُتمّما له، ومكملا لدوره.

لا نتغافل عن أهمية الاستعانة بما يقدمه التعليم الإلكتروني من وسائط وأدوات لتحسين عملية التعلم في التعليم الاعتيادي؛ لأن المتعلم بحاجة إلى الجانب الإنساني الذي يتميز به التعليم الاعتيادي عن التعليم الإلكتروني، فهو بحاجة إلى بيئة تعلم حقيقية إنسانية بكل ما قد يكون فيها من عيوب ونواقص، والتي يمكن التقليل منها باستخدام تقنيات التعليم الإلكتروني المختلفة.

يترتب على ما سبق أن وجود خبير في تكنولوجيا التعليم في كل مؤسسة أكاديمية بليبيا أمر ضروري وملحّ، ويكمن دوره في تصميم المناهج وإعدادها إلكترونياً بصورة تعاونية مع عضو هيئة التدريس، وتسهيل كلّ المعضلات التي تواجهه في إعداد المحاضرات الإلكترونية.

إن مهمة هذا الخبير لا تتوقف دون تقييم كيفية سير العملية التعليمية ومدى استفادة الطلاب، وعن كيفية تحقيق ذلك توضح (بالي) بقولها: « نستعين بأكثر من طريقة للتقييم أولها وأيسرها، هو سؤال الطالب نفسه عبر مقابلة، يتحدد فيها مدى رضاه عن طريقة التعليم واستفادته منها، وثانيا– نقوم بتقييم الأوراق العلمية للطلاب على مدار فترة دراسته للمادة، ونقيم مدى تقدمه أو تأخره؛ فضلاً عن إجراء مسح بحثي؛ لاستطلاع آراء الطلاب، وتقييم ذلك بشكل علمي وإحصائي»3.

الخاتمة

ختاماً فإن القلم وإن صار بمداده نتيجة ما خضته من تجربة حول هذا الموضوع، فإنه يعجز أن يفيه حقه، وحسبي تركيزي على تحليل العناصر التي ارتأينا أنها ذات صلة وثيقة به؛ وفق خطة قانونية منطقية، وهذه النتائج أوجزها في الآتي:

1. هناك تجاوب واقعي كبير من قبل طلبة القانون في تطبيق التعليم الإلكتروني.

1 – الحبيشي، هناء محمد على، اتجاهات أعضاء هيئة التدريس الجامعي نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالعملية التعليمية للخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الخدمة الاجتماعية

2 – د. القلالي ، عبد السلام ، دليل تنمية القدرات في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات بالتعليم العالي والبحث العلمي ، مرجع سبق ذكره، ص28.

3 – عاصم، داليا، تكنولوجيا التعليم.. بين المزايا والتحديات، مرجع سبق ذكره.

2. وجود توافق بين تبسيط المعلومة القانونية والخرائط الذهنية الإلكترونية؛ لتطوير عملية الاستيعاب القرائي لدى طلبة وطالبات كليات القانون.
3. تُعد الخارطة الذهنية من أكثر المهارات العقلية المرتبطة بالعملية التعليمية، وتؤثر في التحصيل الدراسي، والنجاح في مختلف الموضوعات الدراسية.
4. عملية تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، تعكس تحقق تقدم على صعيد تعليم وتعلم الطلبة.
5. التعليم التقليدي وإن استحوذ فترة من الزمن على كل قاعات الدرس؛ إلا أن التعليم الإلكتروني بات ضرورة ملحة لسير العملية التعليمية.

ومن خلال النتائج، وقبله البحث في أغور هذا الموضع؛ فإني أوصب بـ:

1. العمل على دمج أحدث الأدوات والوسائل التقنية في المجال التعليمي، والتأكيد على ضرورة الاستخدام الفعال لهذه التكنولوجيا؛ لتعزيز العملية التعليمية.
2. إعداد وإنتاج الوسائل التعليمية بالكلية؛ من قبل مختصين لمساعدة أعضاء هيئة التدريس في إعداد المحاضرات، وعرض الأوراق البحثية؛ للمشاركة بها في المؤتمرات العلمية.
3. تطبيق تعليم إلكتروني متمازج مع التقليدي؛ بحيث لا نستغني عن التقليدي؛ بل يكونان مكملين لبعضهما.
4. العمل على إعداد مشروع منهج إلكتروني قانوني متبع بكليات القانون؛ بنسخ إلكترونية، تتضمن مناهج معتمدة داخل الكليات، تتنوع بداخلها البرامج؛ بين أسئلة نظرية، وصور، وفيديو، وشرائح عرض.
5. التقيد في استخدام الوسائل الإلكترونية؛ بما يتوافق مع الجودة وتقييم الأداء والمناهج المعتمدة؛ كي لا يشوبها الضرر بالأمانة العلمية، والتأثير سلباً على نوعية المعرفة القانونية التي يتحصل عليها الطالب.
6. التعاون مع الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني التابعة لوزارة التعليم؛ للتحسين المستمر في تطوير المقررات إلكترونياً بكليات القانون؛ لإحداث نقلة نوعية فيما يتعلق بالتطوير التقني.
7. التعاون المشترك مع الجامعات ومراكز البحوث العلمية المختلفة الدولية؛ بما يطور ويحسن مستوى التعليم التقني والفني عامة، ومستوى أداء أعضاء هيئة التدريس.
8. ضرورة تفعيل تنفيذ المحكمة الصورية؛ ففيها إكساب الطلبة مهارات الترافع والإجراءات القانونية، وتأهيلهم ليكونوا قُضاة وؤكلاء نيابة في المستقبل.

المراجع

أولا- الكتب:

1. أحمد قنديل، التدريس بالتكنولوجيا الحديثة، القاهرة، عالم الكتاب، 2006، الطبعة الثانية.
2. حسنين شفيق، الوسائط المتعددة وتطبيقاتها في الإعلام، القاهرة، رحمة برس للطباعة والنشر، 2006م .
3. سناء الدويكات، مفهوم الخرائط الذهنية وفوائدها، مارس 2018.
4. عبد القادر حوبه، مناهج العلوم القانونية، المركز الجامعي بالوادي معهد العلوم القانونية والإدارية، 2009-2010.
5. علي ضوي، منهجية البحث القانوني، دار الكتب الوطنية، الطبعة السادسة، منقحة، 2014.
6. محمد الهادي، التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2005، الطبعة الأولى.

7. محمد حسين العجمي، التطور الأكاديمي والإعداد للمهنية الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
8. محمود شوقي حساني ، تقنيات وتكنولوجيا التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2008.

ثانياً– الرسائل العلمية:

1. عبد الغني عبد الحميد عامر، تأثير التكنولوجيا المعلومات على التنمية المهنية للعاملين بالمكتبات المدرسية الثانوية بشعبية الزاوية بليبيا (دراسة ميدانية) رسالة دكتوراه، فلسفة في الآداب، جامعة طنطا، كلية الآداب.
2. هناء الحبيشي، اتجاهات أعضاء هيئة التدريس الجامعي نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالعملية التعليمية للخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الخدمة الاجتماعية.

ثالثاً– الاتفاقيات الدولية:

1. اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات 1969م، يمكن الحصول نصوصها من الشبكة الدولية للمعلومات، على موقع مكتبة حقوق الإنسان لجامعة مينوسوتا: www1.umn.edu/humanrs/arabic.html.

رابعاً– القوانين والقرارات الوثائق:

1. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (22) لسنة 2008 بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم.
2. قرار مجلس الوزراء رقم (96) لسنة 2012 ميلادي، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتنظيم جهازها الإداري ،https://security-legislation.ly/ar/node/33883.
3. الأهداف الاستراتيجية للهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني. ، https://moe.gov.ly
4. تقنيات الاتصالات والمعلومات بالتعليم العالي والبحث العلمي، المندوبية الليبية لدى اليونسكو، /1/ 2012 20.
5. دليل تنمية القدرات في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات بالتعليم العالي والبحث العلمي، عبد السلام القلالي، المندوبية الليبية لدى اليونسكو، 20 /1/ 2012 .

خامساً– المجلات العلمية:

1. سليمان إبراهيم، مجلة المفكرة القانونية، العدد4، نشر بتاريخ 28–3–2016 نقلاً عن: بوزقية، أحمد عمر، مناهج كليات القانون وتطوير دراسة القانون، ضمن دراسات واستشارات قانونية، بنغازي، دار الفضيل للطباعة والنشر والتوزيع ،2013.

سادساً– الندوات والمؤتمرات:

1. أسماء العقاد، التعليم الإلكترونية والتحديات المعاصرة ، جامعة بير زيت، كلية المعلومات، قسم هندسة أنظمة الحاسوب.
2. حامد العبادي، ويونس جرادات، أثر استخدام الخارطة الذهنية الإلكترونية في تنمية الاستيعاب القرائي في مادة اللغة الإنجليزية لدى طلاب الصف التاسع الأساسي، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 11، العدد الرابع،2015 .
3. عبد الستار الهيتي، التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني، ورقة عمل تلقي الضوء على تجربة التعليم الإلكتروني لمقرر الثقافة الإسلامية، إسلام 2011، جامعة البحرين.

4. محمد الجمني، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني، ورقة عمل مقدمة للندوة الدولية لتطوير أساليب التدريس والتعلم في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تونس 22 نوفمبر2006.

سابعاً- المحاضرات والندوات:

1. فائزة الباشا، قسم القانون الجنائي، جامعة طرابلس، محكمة صورية لطلبة وطالبات السنة الرابعة، بمادة (الإجراءات الجنائي)2.
2. محاضرات ألقتها الباحثة على طالبات السنة الأولى بمقرر(مدخل العلوم القانونية) بقسم الشريعة والقانون، بجامعة طرابلس،2016–2017 المرجع، د. سالم غميض، المدخل إلى علم القانون (دراسة في نظريتي القانون والحق في التشريع الليبي)، الطبعة الثانية ،1997، منشورات الجبل الغربي.
3. محاضرات ألقتها الباحثة على طالبات كلية العلوم الشرعية، قسم الشريعة والقانون، بجامعة طرابلس،2017–2018، في مقرر منهجية البحث القانوني، المرجع: علي ضوي وآخرون، 8 يناير 2019.

ثامناً- المراجع الإلكترونية

1. (Dara, 2010;Nong, Pham& Tran, 2009) .
2. (39.p, 1993, Zeki) (Lo, 2008; Lipson &Wixson, 2009) .
3. http://education.own0.com/forum ، heba mordy anber
4. http://education.own0.com/forum، 1heba mordy anber .
5. داليا عاصم القلالي، تكنولوجيا التعليم. بين المزايا والتحديات، الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، جريدة يومية إلكترونية، الاثنين – 26 ذو القعدة 1437 هـ – 29 أغسطس 2016 م ، https://aawsat.com ،
6. عبد السلام القلالي ، دليل تنمية القدرات في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات بالتعليم العالي والبحث العلمي – 26 ذو القعدة 1437 هـ – 29 أغسطس 2016 م ، https://aawsat.com
7. مها بالي، أستاذ ممارس مساعد بمركز التعلم والتدريس بالجامعة الأميركية بالقاهرة، لـ(الشرق الأوسط)، في مقال لها كتبته، عاصم، داليا، تكنولوجيا التعليم.. بين المزايا والتحديات، الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، جريدة يومية إلكترونية، الاثنين – 26 ذو القعدة 1437 هـ – 29 أغسطس 2016 م ، https://aawsat.com.
8. الهادي كفاية، الفرق بين التعليم والتعلم، موضوع أكبر موقع عربي بالعالم، نشر في 23 – سبتمبر–2018م، https://mawdoo3.com.

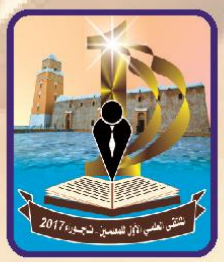

SCT.Tajaura@gamail.com